نص كلمة رئيس اقليم كوردستان في مؤتمر تفعيل دور الوسط الديمقراطي في العراق

أربيل/ المدى

برعاية السيد مسعود بارزاني رئيس اقليم كوردستان بدأ في ٢٠٠٧/٤/١٠ مؤتمر (من أجل تفعيل دور الوسط الديمقراطي لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الفدرالية) على قاعة المركز الثقافي الاجتماعي لجامعة صلاح الدين في اربيل. نظم المؤتمر الذي يستمر لمدة ثلاثة ايام من قبل لجنة دعم الديمقراطية في العراق وبدعم من حكومة اقليم كوردستان وشارك فيه العديد من ممثلي الوسط الديمقراطي في جميع محافظات العراق، ومن الشخصيات الاكاديمية والديمقراطية، وقد القى السيد رئيس اقليم كوردستان كلمة في المؤتمر هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم أيها الاخوة ايتها الاخوات

بأسم شعب كوردستان وباسمي شخصياً ارحب بكم أجمل ترحيب في مدينتكم أربيل عاصمة أقليم كوردستان وأتمنى لكم طيب الاقامة كما أرجو لاجتماعكم هذا النجاح والموفقية التامة. أيها الاخوة الاعزاء ايتها الاخوات ان مسألة الديمقراطية هي مسألة مبدئية بالنسبة لنا، ولقد تربينا على مبادئ الديمقراطية فعندما اندلعت ثورة ايلول الوطنية العظمى (١٩٦١-١٩٧٥) كان تشخيص قيادة الثورة في ذلك الوقت تشخيصاً دقيقاً وحكيماً للمشكلة فرفعت شعاراً مركزياً وكان (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان) حيث كان ذلك الوقت هو الشعار، كان من الواضح جداً بأن مشكلات العراق لا يمكن ان تحل بدون وجود نظام ديمقراطي، ومهما حاولت الانظمة المتعاقبة على الحكم ان تحيل تلك الحرب الى حرب عربية كوردية لكنها فشلت، فكان في جبال كوردستان العديد من المناضلين العراقيين العرب والتركمان والآشوريين والكلدان الى جانب اخوانهم الكورد وحاربوا النظام الدكتاتوري معاً وسقطوا شهداء في جبال ووديان كوردستان دفاعاً عن العراق الديمقراطي، مضحين بحياتهم من أجل اقامة نظام ديمقراطي في العراق... والآن وبعد سقوط النظام اتيحت لنا كعراقيين فرصة ثمينة لاقامة العراق الديمقراطي ولكن مع الأسف الشديد فإن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ اجهض تلك الفرصة ولذلك بقيت الفرصة الوحيدة هنا في كوردستان فقد اقمنا تجربة ديمقراطية، لا ندعي بأنها كاملة ومثالية، ولكنها حققت الكثير من التطلعات والمكتسبات ومع ذلك اقول بأننا مازلنا في بداية الطريق، نحن بصدد بناء المؤسسات الدستورية وتطبيق القانون واؤكد ايماننا التام بالتعددية وبحقوق الانسان، وحقوق المرأة بشكل خاص فقد عرف الشعب الكوردي وعلى مر التأريخ، بأنه مثقف بثقافة التسامح والآن لابد ان نتحلى جميعاً بثقافة التسامح ولا يمكن ان تصل بنا ثقافة الانتقام الى أي نتيجة بل ستزداد المأساة وهنا أود ان اعلن التزامنا بوحدة العراق طالما بقي العراق يحكمه هذا الدستور الذي اقرته الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب العراقي وان أي بلد متعدد القوميات والديانات لا يمكن ان يزدهر ولا يمكن لشعبه ان يتمتع بحريته ويعيش بالسعادة ما لم يحكمه نظام ديمقراطي.... فالعراق بلد متعدد القوميات والديانات وقد اثبتت التجربة العراقية، الى جانب تجارب الشعوب الاخرى بأن أي اتحاد قسري فاشل وأي تقسيم قسري فاشل ايضاً واستطيع ان اشير الى نموذجين، النموذج الالماني والنموذج الجيكوسلوفاكي، فقد قسمت المانيا قسراً، وبعد (٤٥) عاماً تقريباً توحدت المانيا لان شعبها اراد ذلك وكذلك توحدت جيكوسلوفاكيا قسراً ايضاً ولكن بعد (٤٥) عاماً... وبإرادة الشعبين الجيكي والسلوفاكي جرى تقسيم جيكوسلوفاكيا مجدداً الى بلدين جيكيا وسلوفاكيا، هنا في العراق بعد تأسيس الدولة العراقية عقب الحرب العالمية الاولى أريد للعراق ان يؤسس على اساس الاتحاد الاختياري والكورد الوحيدون الذين خيروا بعدما حرموا من حقهم المشروع في اقامة دولتهم المستقلة، خيروا بين التصويت على ان يعيشوا مع أخوانهم العرب في العراق أو مع جهة أخرى، وصوتوا لصالح تأسيس دولة عراقية حديثة ولكن لم تلتزم الحكومات المتعاقبة بذلك المبدأ بل حرمت الشعب الكوردي من حقوقه فلذلك ايضاً حدثت مشكلات لا اود ان أدخل في سردها الآن، لذلك لابد لنا من الاستفادة من تجربتنا في العراق ومن تجارب الشعوب الاخرى، اليوم العراق بحاجة الى حل جذري للخروج من هذه الازمة، من هذه المأساة والحل يكمن في الاتحاد الاختياري، في كوردستان اقر برلمان كوردستان المنتخب من قبل شعب كوردستان الذي أختار الاتحاد الاختياري مع شقيقه الشعب العربي في العراق والتجربة الكوردستانية اثبتت ان الفدرالية تجربة ناجحة وأن ما يتمتع به شعب كوردستان الآن من أمن واستقرار وازدهار إنما يعود الى الفدرالية ولو اقتنع اشقاؤنا في الاجزاء الاخرى من العراق بأن الفدرالية هي الحل السليم لكان الوضع الآن في العراق مختلفاً، وبرغم من قرار مجلس الأمن ولكن الاصرار على تجربة فاشلة هو المأساة بعينها، ان الذين يعارضون الفدرالية اليوم ويدعون الى نظام شمولي هل يستطيعون ان يجيبوا على سؤال قد يوجه اليهم: أتريدون ان تعودوا بنا الى الوراء؟ فقد حكمتم العراق (٨٠) سنة؟ وهذه هي النتيجة التي نراها اليوم، هل من المعقول ان تتكرر المأساة نفسها وبذات الطريقة والصيغة؟ أوكد مرة اخرى بأننا مع وحدة العراق ولكن عراق صاحب هذا الدستور، وأمامنا خياران إما اتحاد اختياري وإما الانفصال...

نحن لا ندعو الى الانفصال والكورد لن يكونوا سبباً للانفصال على الاطلاق، ولكن لا يمكن القبول بعودة الدكتاتورية الى العراق وكما ورد في ديباجة الدستور فإن (الحفاظ على هذا الدستور هو ضمان للحفاظ على وحدة العراق). أيها الاخوة، ايتها الاخوات..

ان الوضع المأساوي الذي نعيشه اليوم في العراق أرى نفسي عاجزا عن العثور على كلمات استطيع ان اعبر بها عن ألمي وحزني وحزن شعب كوردستان أزاءه، أنها مأساة ان نسمع يومياً انه تم العثور على كذا جثة مجهولة الهوية، ان هذا مصطلح يدمي القلوب، كيف يمكن ان يصل الفرد العراقي والمواطن العراقي الى هذا المستوى؟ كيف يجوز ان يموت او يقتل المواطن العراقي ويكون مجهول الهوية، انها مأساة حقيقية... ان دور الكورد كان منذ البداية وسيبقى دوراً ايجابياً لم نكن جزءاً من المشكلة بل كنا جزءاً من الحل وسنبقى جزءاً من الحل، لايمكن ان نصبح طرفاً في الصراع الطائفي، اننا الآن نواجه حربين، حرباً مع الارهابيين بمختلف اشكالهم الحرب الطائفية أو الصراع الطائفي وما لم نتخلص من الصراع الطائفي لا يمكن التخلص أو القضاء على الارهاب، ولا يمكن ان يتحقق هذا الا باقامة جبهة وطنية واسعة. من قوى ديمقراطية، من قوى متفتحة معتدلة، قوى اسلامية وقوى علمانية، ومنذ البداية نحن في كوردستان كنا مستعدين لاقامة هذه الجبهة والآن ايضاً ندعو الى اقامة هذه الجبهة، جبهة واسعة تكون قاعدة واسعة وأمينة ومتينة للحكومة العراقية ولكن يجب ان أكون واضحاً وصريحاً لقد ناضلنا وقدمنا التضحيات من اجل عراق ديمقراطي، فدرالي تعددي واي صيغة أخرى لا يمكن ان تكون مقبولة بالنسبة لجهودنا من أجل اقامة هذه الجبهة الواسعة وندعو جميع المخلصين المعنيين من ابناء هذا الوطن لكي يكونوا عند مستوى مسؤولياتهم. هناك موضوع آخر أود التطرق اليه: لابد وانكم سمعتم التصعيد الغريب في الموقف التركي، فلقد سمعنا من بعض المسؤولين الاتراك تصريحات وتهديدات وفي بعض الاحيان استخدام لغة غير مهذبة، اعتقد أنه موقف مسبق من القضية الكوردية برمتها والا فإن المقابلة مع قناة (العربية) جرت في شهر شباط، بالضبط في يوم ٢٦ شباط ولكنها عرضت قبل ايام وكان ذلك رداً على التصريحات والتهديدات التركية المستمرة وحتى لو عدنا الى تلك المقابلة فإنني لم اقل بأننا نتدخل قلت: (اذا تدخلوا فسوف نرد عليهم بالمثل أو سوف نتدخل)، لا ادري كيف يسمح أحد أو دولة لنفسها بالتدخل في شؤون الآخرين في حين ينزعج عندما يسمع الكلام عن التدخل من جهة اخرى أو من شخص آخر، مع ذلك أود التأكيد على مسائل اساسية ومبدئية وثوابت: بالنسبة لنا نحن لا نهدد احداً ولن نقبل التهديد من أحد، نحن لا نتدخل في شؤون الآخرين ولا نقبل من الآخرين ان يتدخلوا في شؤوننا، نمد يد الصداقة الى جميع الدول الاقليمية ولكن على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

مسعود بارزاني

موضوع كركوك هو مسألة عراقية لا يحق لدولة اجنبية ان تتدخل في هذا الشأن لقد اتفق العراقيون على حل مشكلة كركوك والمشكلات الاخرى المشابهة لها في مناطق اخرى من العراق وليس في كوردستان فقط وذلك حسب الدستور ووفق المادة (١٤٠) اذاً اصبحت مسألة قانونية دستورية وقد ابدى الشعب الكوردي اقصى درجات المرونة لكي نتوصل الى حل مقبول، الى حل دستوري، حل قانوني بالنسبة الى هذه المشكلة وان أي تدخل أو اعاقة لتنفيذ المادة (١٤٠) انما هو التجني على ارادة الشعب العراقي، الشعب العراقي صوت لهذا الدستور بنسبة ٨٠٪ فكيف يمكن لدول أجنبية أو حتى لجهة داخلية ان تتدخل وتطلب شيئاً يناقض ما اقره الدستور؟ مع كل هذا فان اقليم كوردستان جزء من العراق وكركوك ايضاً مدينة عراقية شأنها شأن اربيل، السليمانية، بغداد، الرمادي، البصرة، أي مدينة اخرى ولكن نقول يجب ان تعود الامور الى طبيعتها وعندئذ يتأكد لكل من يريد أن يعرف الحقيقة بأن كركوك مدينة عراقية بهوية كوردستانية وكل الحقائق التأريخية والجغرافية تؤكد هذه الحقيقة، نحن لا نقول بأن كركوك يجب ان تكون للكورد فقط، كركوك للكورد وللتركمان، للعرب، للآشوريين للكلدان لكل العراق لكنني اقولها بكل صراحة (لا يمكن ان نقبل لأي جهة أجنبية ان تتدخل في موضوع كركوك فهي مسألة عراقية داخلية حلها هو حل عراقي وواضح وحسب دستور العراق ووفق المادة (١٤٠)، اذاً أي تدخل هو في الحقيقة يكون بهدف تعقيد الامور وخلق المشكلات)، عدم تطبيق المادة (١٤٠) هو المشكلة الكبرى وعندما نتأكد من أن المادة (١٤٠) سوف لا تطبق عندئذ ستحل الكارثة... ونرجو ان لا تصل الامور الى ذلك الحد وبصراحة اقول: سندافع عن قضيتنا العادلة وعن حقنا المشروع ولن نركع لغير الله، نحن كنا وسنبقى عامل استقرار في المنطقة، منذ عام ١٩٩١ عندما انتفض شعب كوردستان اسأل المسؤولين الاتراك: هل لاحظوا أي تدخل أو أي مشكلة حصلت داخل الاراضي التركية بسبب تدخل اقليم كوردستان أو بسبب الجانب الكوردي؟ بالعكس نحن لا نتدخل في شؤون الآخرين ولا نريد ان نكون عامل عدم استقرار ولكن في ذات الوقت لدينا قضية عادلة، لدينا حقوقنا ولدينا كرامة، وكرامة وطنية وعزة وطنية لا يمكن ان نقبل من أحد ان يتدخل في شؤوننا أو ان يتجاوز على حقوقنا وهذا حق مشروع.

هناك قضية اخرى ربما شغلت بال الكثيرين من الاخوة الحضور وهو موضوع العلم، اذا كان هذا هو علم العراق (الرئيس بارزاني أشار الى علم جمهورية ١٤ تموز معلق في قاعة المؤتمر) فنحن نعتز به، قبل سقوط النظام وفي مؤتمر لندن جرى بحث موضوع العلم واتفق على ان علم ثورة (١٤) تموز يعتمد علماً للعراق الى ان يقر من جديد أو يقر علم جديد للعراق، بعد سقوط النظام واثناء فترة مجلس الحكم ايضاً جرى الحديث حول موضوع العلم، كانت هناك آراء مختلفة من قبل اعضاء المجلس، جرت مسابقة ايضاً لم يتم التوصل الى قرار نهائي ولكن في عين الوقت لم يجر تغيير القرار الذي اتخذ في مؤتمر لندن، كلنا نعلم بأن العلم الحالي هو علم حزب البعث، فبعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣ اختير هذا العلم على أساس انه علم الوحدة العربية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق تلك الوحدة لم تتحقق وعادت مصر الى علمها القديم أو أختارت لنفسها علماً جديداً وكذلك فعلت سوريا، بينما احتفظ العراق بعلم يرمز الى حادث لا اساس له ولا وجود ثم في عام ١٩٨٦ صدر قانون من مجلس قيادة الثورة المنحل برقم ٣٣ لسنة ١٩٨٦ يمدح العلم وفي ظل هذا العلم، علم القادسية جرى كذا وكذا والى آخره ثم يقول: ولذلك قررنا ان تكون النجمات الثلاث تمثل مبادئ حزب البعث، وحدة حرية اشتراكية.

أيها الاخوة، ايتها الاخوات:

أنا لا افهم هذا التناقض في حين هناك قانون اجتثاث البعث، اعدم رئيس البعث ربما يعدم عدد آخر من قادة البعث... البعثيون ملاحقون بينما مبادئ حزب البعث هي التي ترفرف فوق مباني الدولة وفي دوائر الدولة، أنا احترم مبادئ ومعتقدات أي حزب، أي شخص، أي دين، أي مذهب ولكن لا يمكن لحزب معين ان يفرض مبادئه أو علمه على الآخرين، أنا لا اعرف كيف ومن غير كلمة (الله اكبر) بخط صدام الى الخط الكوفي، ودستور العراق يقول أنه يجب اقرار علم جديد ونشيد جديد للعراق حتى كلمة الله اكبر التي كتبها صدام في حينه وضعت الهمزة على الألف على الله (لفظ الجلالة) واعتقد هذا خطأ من الناحية اللغوية، بعدما توحدت الادارتان في أقليم كوردستان لاحظت ان بعض الاحزاب الكوردية والكوردستانية ترفع اعلامها على الاماكن العامة وعلى الدوائر الرسمية الى جانب علم الاقليم، اصدرت تعليمات الى الاجهزة في الاقليم بمنع رفع اعلام الاحزاب على الدوائر وعلى الاماكن العامة وجاءت التعليمات أن (للاحزاب الحق في رفع اعلامها على مقراتها فقط ويرفع علم الاقليم على الاماكن الرسمية ويرفع علم (١٤) تموز الى أن يقر علم جديد للعراق) في التعليمات ليست هناك كلمة انزال العلم العراقي لانه لم يكن اصلاً مرفوعاً، في بعض المناطق كان العلم بثلاث نجمات بدون الله أكبر، في بعض المناطق الله اكبر بدون نجمات، بعض المناطق الله اكبر بخط صدام، في بعض المناطق الله اكبر بالخط الكوفي، في بعض المناطق بالخط النسخي، يعني لم أجد هناك علماً موحداً للعراق، كل منطقة، كل مدينة، كل حزب على هواه اختار له علم العراق اضاف اليه وحذف منه نجمة أو نجمتين أو كلمة أو همزة والى آخره، الآن ايضاً اقول ما هذا التناقض، حزب البعث منحل، هناك قانون اجتثاث البعث بينما يرفع علم حزب البعث، أقولها مرة اخرى متى ما يقر البرلمان علماً جديداً للعراق أو يقر علم (١٤) تموز أو حتى اذا يعود الى علم العهد الملكي لانه ايضاً يرمز الى القوميتين الاساسيتين فنحن نرفعه بكل فخر واعتزاز، أما علم حزب البعث فلن يرفع في اقليم كوردستان أياً كانت النتيجة، وأنا اطلب من مجلس الوزراء ومن البرلمان (مجلس النواب الفدرالي) ان يوضحوا لشعب العراق ما هي هذه النجمات الثلاث؟ الى ماذا ترمز؟ مرة اخرى ارحب بكم اجمل ترحيب وأتمنى لكم طيب الاقامة وآمل ان تقدموا لنا مقترحات ودراسات مفيدة لأن العراق في الحقيقة لا يمكن ان يتخلص من هذا المآسي الا بتحقيق الديمقراطية الحقيقية، والله ولي التوفيق وشكراً.

وأعقبه رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر بكلمة استعرض فيها مراحل الاعداد لهذا التجمع الديمقراطي، مشيراً الى ان حالة الوسط الديمقراطي قد تكون الأمل في انقاذ البلاد من تداعيات سياسة تعصف باستقرار العراق، الذي يعاني أصلاً من حالة سيئة جداً من الارهاب والغاء الآخر والاحتكام الى التوجه الطائفي او التحزب او الاحادي على حساب وحدة شعب العراق داعياً الى تفعيل دور حالة الوسط الديمقراطي باتجاه بناء الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية، مؤكداً ان ماحدث وتحقق في اقليم كوردستان يحظى اليوم بصوت مسموع في عموم الساحة العراقية وان الوسط الديمقراطي والديمقراطيين العراقيين بصورة عامة هم حليف لتطلعات شعب كوردستان مضيفاً: انا ادعوكم جميعاً إلى ان تبحثوا في العقد الاساسية ولنخرج جميعاً من الذاتية الى الساحة الديمقراطية التي تمثل مشتركاتنا النضالية فنخرج من اليأس الى نور التفاؤل، معتمدين على قوى شعبنا نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية..

وفي ختام كلمته وجه السيد رئيس اللجنة التحضيرية شكره للسيد رئيس اقليم كوردستان والقيادة الكوردستانية على دعمهم للجنة إعداد المؤتمر وقد يدعم مقررات المؤتمر للعمل الديمقراطي، وتقديره للسيد رئيس الجمهورية الاستاذ جلال طالباني على دعمه المباشر للجنة وإسناد الديمقراطية في شتى المجالات. وتستمر اعمال المؤتمر لمدة يومين.

قراءة في مشروع قانون حقوق وامتيازات اعضاء مجلس النواب

بغداد/ محمد الغزي

اثار نشر (المدى) مسودة مشروع قانون يتحدث عن حقوق وامتيازات هيئة رئاسة واعضاء مجلس النواب سخطا شعبيا واسعا وانتقادات طالت البرلمان واعضاءه. ووجدت الفضائيات طوال الاسبوع الماضي موضوعاً مسلياً غطى ساعات برامجها اليومية وجمل مشاهد القتل اليومي في البلاد بمزحة ثقيلة هي " رواتب وامتيازات النواب ".

المكتب الاعلامي لرئيس المجلس سارع بدوره الى تقديم ايضاح بشأن المسودة المذكورة مؤكدا ضمنا مناقشة الموضوع داخل قبة البرلمان في ظروف شابها مخالفات للنظام الداخلي للمجلس نفسه.

ايضاح البرلمان العراقي اكد ايضا ان نوابا عراقيين (لم يسمهم طبعا) قدموا المشروع الى رئاسة البرلمان طبقا للوائح وقواعد النظام الداخلي وبحسب ما نصت عليه المادة الدستورية (٦٣) الفقرة (١).

مر اسبوع ولم يجرؤ مجلس النواب على مناقشة هذا الامر علنا كما لم يصدر سوى بيان يتيم هو ذاته ايضاح مكتب رئيسه وسط تزايد حملات الاحتجاج.

وكغيري ممن اثارهم هذا الموضوع وجدت فيما نشرته (المدى) ثمة حافز لابحث في دساتير العالم والقوانين واللوائح الداخلية لبرلمانات الارض عن مقاربات حول مشاريع مماثلة.. لم اجد برلمانا في العالم كله سعى لسن قانون يطالب فيه النواب بحقوق لورثتهم وابنائهم.

وطبقا لمسودة المشروع التي نشرتها (المدى) والمقدمة فعلا للمناقشة في البرلمان فانه كان الاجدر بنواب البرلمان ان يعكفوا بشكل جدي على معالجة اوضاع المواطنين الذين انتخبوهم (بل انتخبوا سلالاً لاحزاب جمعت اسماءهم فيها) في الميادين الامنية والاقتصادية والخدمية المعقدة قبل البحث عن امتيازات خاصة تفوق ما يقدمونه للبلد وبرغم ان بعضهم مشغول بسفرات خارجية ومشاريع استثمارية اضافة الى عدم انتظامهم في الحضور الى اجتماعات المجلس الامر الذي غالبا ما يؤدي الى تعذر انعقاد جلساته لعدم اكتمال النصاب وهو ما عطل صدور الكثير من القوانين والتشريعات التي تحتاجها البلاد وبشكل ملح.

لو تفحصنا المسودة المنشورة في وسائل الاعلام والتي سربت عبر مصادر مطلعة بعد أن ضاقت تلك الوسائل ذرعا بعدم شفافية السلطة التشريعية لوجدنا اللجنة التي (كلفت) او ربما (اجتهدت)، والمجلس مطالب وفقا لمبدأ الشفافية بكشف اسماء اعضائها، سعت الى ان يكون رئيس المجلس بمقام رئيس الجمهورية ونائباه بمقام نائبي رئيس الجمهورية ونواب البرلمان بمقام رئيس الوزراء. وتناست ان السلطة التشريعية هي الاعلى في البلاد.

ولم نستبعد هذا التنازل عن الحق التشريعي ما دام مشروع الامتيازات جاء باسلوب (الطلبة) الذي عاد بنا الى عصر المماليك بمصر.

ويشير المشروع المقدم للمناقشة والخاضع للتعديلات في مادته الثانية الى منح اعضاء المجلس و (اسرهم)جوازات سفر دبلوماسية من الدرجة الاولى ويستمر (العضو) بالتمتع بها بعد انتهاء دورة مجلس النواب، فلنتخيل كم دبلوماسيا لدى العراق بعد اربع دورات انتخابية.

واذكر هنا ان بلدا مجاورا للعراق فيه من الديمقراطية والشفافية ما دفع نوابه وليس غيرهم الى مساءلة وزير لاصطحابه زوجته وابنته للعاصمة البريطانية في اثناء اجتماعات له هناك.

اورد عبد الرزاق الحسني في كتابه الشهير (تاريخ الوزارات العراقية) انه كان في نية الملك فيصل الاول ان يسافر الى خارج العراق في صيف عام ١٩٢٩ للاستجمام والراحة فحالت الوزارة دون قيامه بهذه السفرة.

ونقل الحسني عن توفيق السويدي رئيس الوزراء انذاك في مذكراته القول (كان الملك قبلا يطلب من الحكومة مبلغا من المال كلما يسافر الى اوربا بقصد المعالجة وقد طلب فعلا مبلغا مماثلا في اوائل الصيف ولكن رفضت الوزارة ذلك قائلة: ان الملك يتقاضى مخصصات ملكية كافية لجميع اموره الشخصية مما يبرر صرف المبالغ اللازمة للمعالجة الطبية من جيبه الخاص).. هذا العراق عام ١٩٢٩، وفي عراق اليوم يسعى النواب الى سن قانون يتكفل فيه المجلس بمعالجة العضو داخل العراق أو خارجه في حالة اصابته بمرض في اثناء دورة المجلس.

ما اكتشفته من نص مشروع هذا القانون ان النواب يبيتون النية مسبقا للرحيل ومغادرة العراق بعد تاكيد مشروعهم المفترض على انه يخصص للنائب وحدة سكنية ويجوز له البقاء فيها مدة اربع سنوات بعد تقاعده بشرط ان يكون شاغلا لها وفي حالة (سفره) يعاد تسليمها الى الجهات ذات العلاقة.

ولا اريد ان اخوض كثيرا في تفاصيل المشروع الذي امل ان يكون المجلس صادقا في انه رفض ولكن اتساءل هل يستطيع البرلمان وبالشفافية التي يفترض انه يتعامل بها مناقشة هذا الموضوع علنا وليس في جلسة سرية؟ وهل يستطيع وطبقا لمبدأ الشفافية ذاته ان يعلن اسماء النواب الذين تقدموا بهذا المشروع؟.

وليس ببعيد عن نظام المجلس الداخلي وللتذكير فقط فان المادة ٢٩ منه تنص على ان تكون جلسات المجلس علنية إلا إذا تطلبت الضرورة غير ذلك بطلب من رئيس الجلسة أو باقتراح من مجلس الرئاسة أو رئيس مجلس الوزراء أو بطلب من ٣٥ عضواً من اعضائه وبموافقة المجلس بأغلبية الحاضرين ما يعني ان ٣٥ نائبا في البرلمان على الاقل ايدوا هذه الامتيازات اذا لم يكن الرقم اكثر من ذلك. واتمنى ان يكون المجلس صادقا في ايضاحه ويعدل نظامه الداخلي وليذهب طالبا من لجنة التعديلات الدستورية اضافة تعديل على الدستور ينص على " وجوب ان لا يدخل أي قانون، يغير وضع التعويضات المالية والامتيازات لاعضاء مجلس النواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ الى ان يكون قد تم انتخاب مجلس نواب جديد " واحيلهم الى التعديل السابع والعشرين بشان مرتبات اعضاء الكونغرس الامريكي. وللتذكير بجملة من امتيازات نواب ومسؤولي الحكومات الصديقة والشقيقة اورد بعض الامثلة لاعضاء البرلمان العراقي:

❖ يعفى النائب البلجيكي من اجور المواصلات في اثناء ركوبه خطوط النقل الحكومية او تلك التي تنازلت عنها الحكومة الى القطاع الخاص اضافة الى راتب سنوي قدره ١٢٠ الف فرنك.

❖ يتقاضي عضو مجلس العموم البريطاني راتبا شهريا قدره ١٣٥٠٠ دولار.

❖ غير بعيد عن العراق وفي نموذجين مختلفين فان النائب الكويتي في مجلس الامة يتقاضى راتبا شهرياً بحدود ٢٢٥٠ دينارا كويتيا (أي ما يعادل ٧٨٢٠ دولارا) كمكافأة شهرية، مع مجموعة من الامتيازات والمعاش التقاعدي في حين يتقاضى النائب الاردني حوالي ٢٢٠٠ دولار اميركي في الشهر، وهو نفس راتب الوزير في الاردن.

راتب عضو الكونغرس الامريكي

لم يقبل مجلس النواب الامريكي اعتراض احد اعضائه ووافق في تموز ٢٠٠٥ على زيادة الراتب السنوي للعضو النائب بنحو ٣٣٠٠ دولار لكي يصبح ١٦٥ ألف دولار سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٦ أي ما يعادل نحو ١٣٧٥٠ دولاراً.

وكان النائب الديمقراطي جيم مائيسون (من ولاية يوتاه) قدم اقتراحا اعترض فيه على زيادة في راتب عضو مجلس النواب الامريكي بنسبة ١,٠٩ ٪، وقال إن الوقت ليس مناسبا الآن لأعضاء المجلس لكي يصوتوا لمصلحة زيادة رواتبهم... فنحن- حسبما قال النائب- في حاجة إلى التضحية غير ان اقتراحه جمد انذاك.

ويذكر أن زعماء الاغلبية والاقلية لكلا المجلسين " النواب والشيوخ " يتلقون راتبا سنويا أعلى من راتب الأعضاء و يقدر بـ١٧٥ ألف دولار كما يصل راتب رئيس مجلس النواب إلى ٢٠٣ آلاف دولار.

وتاريخيا وفي أثناء مناقشات التشريعات الأولى للدولة الأمريكية أقترح بنجامين فرانكلين ألا يتلقى المسؤولون الحكوميون أي مكافأة مالية نظير خدماتهم، إلا أن مؤسسي الدولة الآخرين لم يؤيدوا رأى فرانكلين.

وحسبما جاء في تاريخ الكونغرس فإن أعضاء الكونغرس منذ عام ١٦٨٩ إلى عام ١٨١٥ تلقوا مكافأة يومية تقدر بستة دولارات فقط، وذلك فقط في أيام عقد الجلسات وقد بدأ أعضاء الكونغرس في تلقي راتب في عام ١٨١٦ وكان الراتب السنوي آنذاك الفاً وخمسمائة دولار.

وكانت دراسة أجرتها شبكة سي إن إن الإخبارية عام ٢٠٠٣ قد كشفت عن أن ٤٠٪ من أعضاء الكونغرس من أصحاب الملايين. وفي الولايات المتحدة نفسها بلغ راتب عمدة مدينة واشنطن العاصمة أنتوني ويليام ١٤٥ ألف دولار عام ٢٠٠٥، في حين تلقى حاكم مدينة نيويورك دولارا واحدا كراتب سنوي، ومن المعروف أن عمدة مدينة نيويورك مايكل بلومبرج يعتبر من أهم مليارديرات نيويورك، وكان تخفيضه لراتبه رسالة لجذب الناخبين هذا بالإضافة إلى استخدامه اليومي لمترو أنفاق نيويورك في تنقلاته.

اما الرئيس الامريكي جورج بوش فانه يحصل على أعلى راتب من بين كل مسؤولي الإدارة الأمريكية، ويعتبر راتب الرئيس هو الحد الأقصى الذي لا يسمح بتخطيه لأي مسؤول حكومي أمريكي.

وكان أول راتب لأول رئيس أمريكي هو ٢٥ ألف دولار(رقم ضخم بمعايير تلك الفترة) خصصت لجورج واشنطن عام ١٧٨٩ بقرار من الكونغرس، إلا أن الرجل (كان ثريا) رفض أن يتلقى اي راتب مقابل تأديته مهامه.

كما يمنح الرئيس الأمريكي مجموعة من المزايا المالية والعينية من بينها راتب يبلغ ٤٠٠ ألف دولار سنويا، بالإضافة إلى ٥٠ ألف دولار سنويا للمصروفات الإضافية ويتخذ البيت الأبيض كسكن ومقر عمل خلال فترة الحكم اضافة الى استراحة كامب ديفيد بولاية ميريلاند و للرئيس الحق المطلق في استخدام الطائرة الرئاسية وهي طائرة نفاثة للسفر، وطائرة هليوكوبتر، وسيارة كاديلاك مصفحة.

كما يتمتع الرئيس الأمريكي بحماية سرية في أثناء فترة حكمه، اضافة إلى توفير حماية مسلحة له ولأسرته لمدة عشر سنوات بعد انتهاء تلك الفترة ويتلقى الرئيس بعد انتهاء فترة حكمه في البيت الأبيض معاشا قدره ١٦١ ألف دولار سنويا، اضافة إلى دفع تكاليف مكتب وعدد قليل من المساعدين لفترة زمنية تبلغ أربع سنوات ونصف السنة اضافة الى استخدام مجاني للخدمة البريدية، وحق استخراج جواز سفر دبلوماسي (له فقط). كما تمول هيئة التوثيق الوطنية كل رئيس سابق بتكاليف إنشاء مكتبة رئاسية تحمل أسمه، وتتضمن تفاصيل حياته وتفاصيل فترة حكمه.

اما في بوليفيا فقد اعلن رئيسها ايفو مورالیس تخفيض راتبه الشهري لنحو النصف مع بدء تسلمه مهام عمله الجديد، حيث من المقرر ان يبلغ راتبه الفي دولار شهريا.

الرئيس البوليفي اكد ان اعضاء وزارته الجديدة سيتبعونه في نفس الخطوة، كما اعرب ايضا عن رغبته في تخفيض رواتب ومخصصات أعضاء البرلمان.

وقال مورالیس إنه في بلد فقير (وغير محمل بالديون ولا ضغوط صندوق النقد الدولي ونادي باريس)مثل بوليفيا يجب أن يشارك الرئيس وأعضاء الحكومة الشعب في تحمل الأعباء المالية. وكان الرئيس البوليفي يسكن في غرفة واحدة في منزل يشاركه فيه آخرون قبل انتقاله للقصر الجمهوري بالتاكيد مثل حال عدد غير قليل من النواب ابناء الطبقة الكادحة.

ورئيس بوليفيا فقير لكنه رئيس منتخب في انتخابات حرة من قبل ٥٤٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٨ كانون الاول ٢٠٠٥.

الرئيس البوليفي ايفو مورالیس اعلن عن تخفيض راتبه الشهري لنحو النصف مع بدء تسلمه مهام عمله الجديد، حيث من المقرر ان يبلغ راتبه الفي دولار شهريا واعرب عن امله في أن يقدم النواب على تخفيض رواتبهم مؤكدا ان اعضاء وزارته سيتبعونه في نفس الخطوة.

النائب البلجيكي اعفي من اجور المواصلات كامتياز وعمدة نيويورك يتقاضى راتبا مقداره دولاراً واحدا وراتب عضو مجلس الامة الكويتي ٧٨٢٠ دولاراً وراتب النائب الاردني ما يعادل ٢٢٠٠ دولاراً وراتب عضو مجلس العموم البريطاني ١٣٥٠٠ دولار سنويا.

يشير المشروع المقدم للمناقشة والخاضع للتعديلات في مادته الثانية الى منح اعضاء المجلس واسرهم)جوازات سفر دبلوماسية من الدرجة الاولى ويستمر (العضو) بالتمتع بها بعد انتهاء دورة مجلس النواب، فلنتخيل كم دبلوماسيا لدى العراق بعد اربع دورات انتخابية؟.

اتمنى من المجلس ان يدخل تعديلا في الدستور ونظامه الداخلي ينص على وجوب ان لا يدخل أي قانون، يغير وضع التعويضات المالية والامتيازات لاعضاء مجلس النواب لقاء خدماتهم، حيز التنفيذ الى ان يكون قد تم انتخاب مجلس نواب جديد.